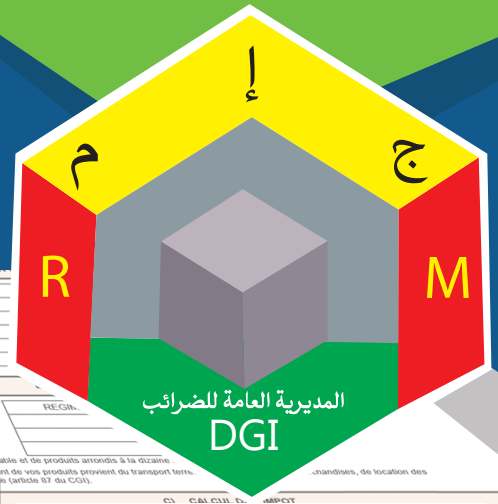


رسالة المديرية العامة للضرائب

العدد 10 سبتمبر 2023

WWW.IMPOTS.GOV.MR



المديرية العامة للضرائب

رضى كبار المكلفين بالخدمات المقدمة من طرف المديرية العامة للضرائب

يتضمن العدد القادم

لقد أطلقت المديرية العامة للضرائب رسميا نظام التصريح والدفع الإلكتروني، بهدف تمكين دافعي الضرائب من تقديم تصريحاتهم ودفع ضرائبهم إلكترونيا وتسهيل مختلف التعاملات الجبائية، وهذه خطوة مهمة نحو إدارة أكثر كفاءة وأكثر فعالية. اكتشف المزيد من التفاصيل حول هذه الخدمة في العدد القادم من نشرة المديرية العامة للضرائب...

في هذا العدد

نتائج الاستبيان الأول لتقدير مدى رضا كبار المكلفين بالضريبة

ص 2

عرض حول الأحكام الجبائية الجديدة التي تم إدراجها بواسطة قانون المالية المعدل 2023

ص 6

تذكير بالالتزامات الجبائية (رزمة الالتزامات)

ص 8



الكلمة الافتتاحية للمدير العام للضرائب

معاوني الكرام، أيها المكلفين بالضريبة والشركاء الأعزاء،

بمناسبة صدور عدد جديد من رسالة المديرية العامة للضرائب، باعتبارها أداة للتبادل والتحسيس والاعلام، فإنه لشرف واعتزاز كبيرين بالنسبة لي، أن أحيي مستوى شراكتنا البناءة -بما حققناه معا - في ظرفية عالمية صعبة على العموم - وذلك بفضل الجهود القيمة التي بذلناها، وكذلك أيضا بفضل الدعم المقدر لسلطات الوصاية، والشركاء الفنيين والماليين؛

لقد بدأنا السنة الجبائية الجارية تحت شعار "جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين"، مع تحقيق الأهداف المحددة لنا، والتمثلة في تعبئة الموارد؛

إن نتائج الاستطلاع المنظم لمعرفة مستوى رضي كبار المكلفين بالضريبة، كان عموما على مستوى تطلعاتنا، وذلك ما شجعنا على المواصلة في نفس النهج، لتشجيع الوعي الجبائي والامتنال الطوعي للضرائب؛

ومن هذا المنظور، فإن قانوني المالية الأصلي والمعدل لسنة 2023 اتسما نسبيا بالاستقرار والعمل على تناسق النظم الجبائية من أجل ضرائب أكثر عدالة وإنصافا؛

أعزائي الشركاء، أعزائي المكلفين بالضريبة: تعتبر سنة 2023 سنة تحد، بالنسبة للإدارة العامة للضرائب، التي تعمل على تنفيذ حزمة إصلاحات جبائية تركز على رقمته إجراءاتها من أجل خدمات أكثر سرعة وكفاءة؛

وفي هذا الإطار، فإن خدمات هامة يتم وضعها الآن قيد التجربة، وستظل إدارتنا تعمل على عصرنه أنشطتها، كما تعمل أيضا على ملائمة الإجراءات التنظيمية مع احتياجات كبار المكلفين بالضريبة، من أجل نجاعة وفعاليته أكثر؛

معاوني الأعزاء...
إنني أدعوكم للمثابرة والعمل والدؤوب لضمان حسن أداء عملكم، وللمساهمة بصفة فعالة في دفع عجلة التنمية الاجتماعية ولاقتصادية لبلدنا العزيز.

اعل التيس

نتائج استبيان تقييم أداء الإدارة العامة للضرائب

إدارة المؤسسات الكبرى.

أطلقت الادارة العامة للضرائب خلال شهري أبريل ومايو 2023، استشارة عمومية من أجل تقييم مدى رضا المكلفين بأداء إدارة الضرائب، وقد اقتصرت هذه العملية على كبار المكلفين بالضريبة.

تهدف هذه الاستشارة الي استطلاع آراء المكلفين حول الإجراءات الإدارية الأكثر استعمالا، ومن هنا فإن الإدارة ستحقق هدفا مزدوجا، فهي من ناحية تقيم مستوى رضى المكلفين، كما أنها من ناحية أخرى، تسمح بالوقوف على النقائص المسجلة حتى يتسنى إصلاحها مستقبلا.

شكل الاستثمار – الاستبيان

لقد تم تصميم الاستبيان على شكل أسئلة مباشرة في ورقة واحدة، وفقد كان التجاوب واسعا بشكل كبير، حيث شمل الاستبيان عينة مكونة من أكثر من 250 مكلفا مسجلا لدى

هل أنتم راضون عن الخدمات المقدمة لكم من طرف المديرية العامة للضرائب؟

- إن السببية العامة للحرارة، وبالأخص من التزامها بتحديد الأصل للتركبات الحرة، ألغت تجسيم هذا الاستيناف القصور بهدف معرفة وإدراك وفهم مستوى زخامك والبنيات التي تقوم على أساسه لتلك الإجراءات التي تقوم بها أي معمل.
- ينبغي ملاحظة حقيقة أن جميع ما تمسرهنا هذه المسألة في هذا الاستيناف، لا يتعامل على غير ذلك، بل هو بقطار، وهذا من أجل أن يضمن خدشنا.
- تذكر أن كل الخطوات التي تتضمنها هذا الاستيناف هي سرية للغاية، ومن أجل أن يتضح من خلال هذا الاستيناف أن كل ما تمسرهنا هذه المسألة، لا يتعامل على غير ذلك، بل هو بقطار، وهذا من أجل أن يضمن خدشنا.
- من أجل أن يكون من ذلك أن تتضح أن هذا الاستيناف، لا يتعامل على غير ذلك، بل هو بقطار، وهذا من أجل أن يضمن خدشنا.

1. إذا قسم بأي من الإجراءات التالية خلال الأشهر 12 الأخيرة، ما هو رأيكم؟

- [illegible]

[illegible]

من أجل أي معلومات إضافية بخصوص هذا الاستبيان، يمكنكم الاتصال بنا على: questions@www.safefaction.dj@gmail.com

211 ٢١١

لقد تم تصميم الاستثمارة وفقا للنقاط التالية:

1. هوية المستخدمين: وتقتصر هذه النقطة على إجابة واحدة ممكنة، حيث يتم الاختيار على أساس لائحة مغلقة مع إمكانية اختيار (اجابات اخرى)؛
2. القيام بإجراء محدد: انجازا لكل خطوة، وعلى مستوى كل خطوة يمكن للمستجوب أن يجيب بخيار (غير معني)؛
3. الرضى النسبي المتعلق بكل خطوة: بالنسبة لكل إجراء يمكن لكل مشارك أن يختار بين الأجوبة التالية (مرضي جدا، مرضي، غير مرضي، غير مرضي تماما)، حيث يتم تقييم نتائج الرضى حسب عدد المستجوبين المعنيين.
4. صورة الادارة العامة للضرائب بصفة عامة:

يجيب المشاركون على سؤالين يتعلقان بتقييم صورة الإدارة العامة للضرائب اليوم وصورة الإدارة العامة للضرائب قبل سنة (منذ 12 شهرا). أما الأجوبة الممكنة فهي (جيد جدا - جيد - مقبول - متوسط - رديء - رديء جدا).

5. صورة مسيري الملفات: يمكن للمشاركين أن يبدوا انطباعاتهم حول مسيري الملفات، فالإجابات الممكنة في هذه الحالة: (جيد جدا - جيد - مقبول - متوسط - رديء - رديء جدا).
6. ملاحظات عامة أخرى (سؤال مفتوح).

هوية المستهدفين وأجوبتهم

- (بتترول ومناجم).
- أكثر من ثلث هذه المؤسسات يزيد عمرها على عشر سنوات، وأغلبها (84%) تشتغل في مدينة نواكشوط.
- يمكن ترتيب الأسئلة التي لم تحصل على أجوبة كما يلي: 59% عمر المؤسسة، 45% رقم الأعمال، 31% قطاع النشاط، 14% العنوان الجغرافي. ويلاحظ أيضا أن الإجابات على الأسئلة المتعلقة برقم الأعمال والموقع الجغرافي كانت ضعيفة بالمقارنة، وتتنخفض هذه النسبة بين المشاركين الذين تركوا عناوينهم على التوالي 47% و22% ومرد ذلك إما أنهم لم يفهموا الأسئلة أو أنهم لا يمتلكون أي أجوبة.

صورة الإدارة العامة للضرائب والمسؤولين عن تسيير الملفات

تظهر نتائج الاستبيان أن 94% من المكلفين يحتفظون بانطباع جيد أو جيد جدا، على أن الردود الإيجابية في تحسن مستمر، مقارنة بما كان عليه الوضع قبل سنة من الآن. ومن النقاط الجيدة والمشجعة في آن واحد أن كل المشاركين في الاستبيان يحتفظون بصورة جيدة أو جيدة جدا للمسيرين، وبالمقارنة مع السنوات السابقة، فقد ارتفع عدد المكلفين الذين يحتفظون بصورة جيدة جدا.

أغلبية المستجوبين إما مديري مؤسسات (46%) أو مقدمي خدمات خارجيين (27%).
وفعلا لقد أبدي المشاركون اهتماما كبيرا، حيث ترك أكثر من 41% منهم تعليقات كما تركوا عناوينهم للاتصال عند الحاجة، ويعني ذلك استعدادهم للخروج من دائرة الظل، ويتعلق الأمر في أغلب الحالات بمقدمي خدمات خارجية (44%) أو مديري مؤسسات (35%)، ومن بين الذين تركوا عناوينهم 22 مكلفا لم يدلوا بتعليقات أي نسبة (49%).



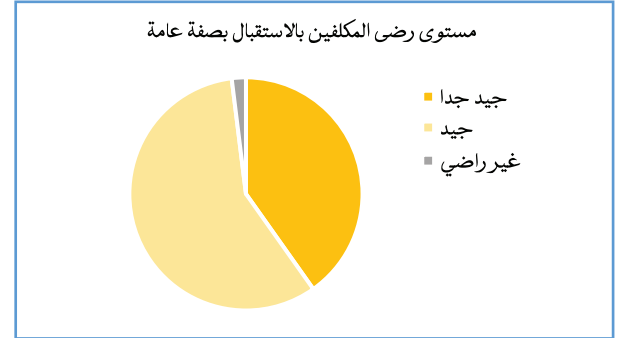
هوية المكلفين (المؤسسات الكبرى)

يمكن حصر خصائص المؤسسات التي خضعت لهذا الاستبيان كما يلي:

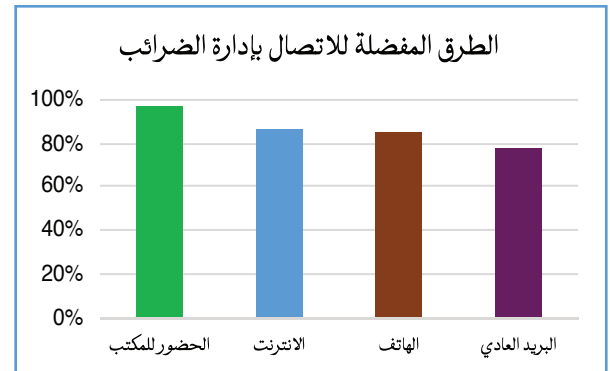
- قطاع التجارة هو الأكثر تمثيلا بنسبة 29% (تجار الجملة، مستوردين، محطات وقود)، 12% صناعات، مصانع اسمنت 10%، أشغال عامة، 5% خدمات متنوعة (مصارف وتأمينات وشركات اتصال)، 2% صناعات استخراجية

تقييم الإجراءات المتبعة

يتعقد أكثر من 97% من المشاركين أن ظروف الاستقبال جيدة أو جيدة جدا.



أما من حيث مختلف أنواع الاستقبال، فيظهر أن 97% يفضلون الاستقبال على مستوى المكتب أو الشباك، و87% يستعملون الاتصال الإلكتروني (الانترنت)، أما الاتصال بالهاتف فيمثل 83% في حين تقتصر المراسلات الإدارية على 72% من المشاركين، ويعتبر الاستقبال في المكتب الأكثر استحسانا بنسبة 95% من الإجابات المتحصل عليها، أما الاتصالات الأخرى فقد حصلت تباعا على النسب التالية: الاتصال الهاتفي 92%، الاتصال الإلكتروني 85%، وأخيرا البريد العادي 83%.



أما من حيث مختلف أنواع الاستقبال، فيظهر أن 97% يفضلون الاستقبال على مستوى

نوعية النتائج

إن الردود على الأسئلة المفتوحة توضح بجلاء النقاط الإيجابية والسلبية، غير أن بعض الأجوبة كانت غير دقيقة لذلك لم تأخذ بعين الاعتبار.

1. النقاط الايجابية كما عبر عنها المشاركون:

أكثرية المكلفين عبروا عن شكرهم لإدارة الضرائب على إتاحة هذه الفرصة النادرة للمشاركة في الاستبيان معتبرين أنها تقدم أحسن الخدمات بالمقارنة مع باقي الإدارات العمومية،

وبشكل عام فإن نوعية الاستقبال حسبهم قد شهدت تحسنا كبيرا على عدة مستويات: جودة الخدمة-الآجال- التعاطي الإيجابي- التسيير على مستوى إدارة المؤسسات الكبرى، حيث أن المكلفين ممتنون لروح التعاون والاستعداد والانفتاح والتفهم والارحية والتوجيه والسرعة التي تطبع القيام بالإجراءات الإدارية بشكل عام، كما أشاروا إلى مهنية الفريق المسير، خاصة فيما يتعلق بالتذكير باحترام الالتزامات الجبائية وآجالها القانونية، من

أجل تفادي التعرض للعقوبات والدخول في النزاعات.

2. النقاط السلبية

لقد ترك المشاركون في هذا الاستبيان بعض الملاحظات المتعلقة أساساً بالإجراءات الطويلة والمعقدة حسبهم، إضافة إلى مشكل تركيز إدارة الضرائب على التحصيل.

وأشار البعض إلى ظروف القيام بتسديد الضرائب أو القيام بإيداع التصريحات، حيث يعتقدون أن الشبائيك المتوفرة لا تتناسب ومستوى الإقبال، لذلك يقترحون فتح شبائيك جديدة وزيادة عدد مسيري الصناديق، وعلى صعيد آخر يقترح بعضهم توفير قاعة انتظار لائقة تسمح باستيعاب المصرحين حتى يتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم بشكل مرضي، كما أشاروا إلى بعض العراقيل الناتجة عن ضعف الشبكة والخدمات المرتبطة بها. وفيما يخص الحصول على الإيضاحات المتصلة بتفسير الإجراءات الجبائية، فإن من شملهم الاستبيان قدموا عدة ملاحظات منها التأخر الكبير في رد الإدارة أو عدم حصوله أحياناً، وتقديم تفسيرات تتوافق مع موقف الإدارة، وعدم تقديم ردود مكتوبة يحتج بها والاكتفاء برد شفهي.

أما بالنسبة للملاحظات الواردة في مجال التحقيق الجبائي، فقد لاحظ المشاركون أن الإدارة كثيراً ما تلجأ إلى طلب الحصول على معلومات جديدة، بعد أن يكون المكلف قد أودع تصريحاته بشكل مناسب، حيث يطلب منه تقديم الكثير من الوثائق في وقت ضيق، أو يطلب منه تقديم وثائق تتعلق بعلاقاته مع باقي الإدارات العمومية قد يتطلب الحصول عليها وقتاً طويلاً لا يمكن التحكم فيه.

أما في يخص النزاعات الضريبية فقد أشار المكلفون إلى مسألة طول وبطء الإجراءات، وخاصة تلك المترتبة عن الرقابة الجبائية، وعدم إمكانية الصلح بالنسبة للحقوق البسيطة واقتصراره على العقوبات والغرامات. وعلى نطاق آخر، فقد اشتكى بعض المكلفين من عدم إمكانية الحصول على إفادة خضوع للضريبة على القيمة المضافة قبل القيام بتسديد جميع المستحقات المترتبة، وأشار بعضهم إلى عدم وجود تنسيق بين الإدارات المسؤولة عن الرقابة الجبائية والمصالح المكلفة بالتحصيل.

توصيات المكلفين

إضافة إلى ما سبق ذكره، فقد رفع المشاركون عدة توصيات من شأنها الإسهام في تحسين الخدمات، ومن أهم تلك التوصيات:

- على مستوى الاستقبال: مساعدة المكلفين للحد من ارتكاب الأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب، من خلال تسهيل الاتصال بالمسؤولين الإداريين (المسيرين)، استحداث مركز استعلامات، توسيع الشبائيك المخصصة للدفع.
- الوصول للقاعدة القانونية وتفسيرها الرسمي: تحسين واجهة الموقع الإلكتروني بشكل يسمح بالنفاذ إلى الخدمات بشكل أفضل.
- على مستوى الإجراءات: إجراء التصاريح الإلكترونية وتحسين نوعيتها، الحصول على

المستجدات الجبائية التي تضمنها قانون المالية المعدل 2023

1. إلزامية التصريح فيما يخص ضريبة الشركات بالنسبة للشركات المستفيدة من إعفاءات ضريبية

نظرا للتأويلات الخاطئة للقانون فإن بعض الشركات المستفيدة من أنظمة إعفاءات ضريبية، تهمل الجانب المتعلق بالتصريحات كليا أو جزئيا معتقدة أن الإعفاء يشمل جميع الواجبات الضريبية. هذه الممارسة مع أنها تمثل خرقا واضحا للقانون العام للضرائب، فهي أيضا تسبب خللا في المعلومات المتعلقة بالمكلفين بالضريبة، فالمسيرون لهذه الملفات يجدون صعوبة في استغلال المعلومات المصرح بها مقارنة بالمعلومات الموجودة لدى الإدارة، وهو ما يصعب عملية الرقابة على هذه الفئة من المكلفين، مما يتبع ذلك من خلل في تحديد حجم نشاط المؤسسة وتقدير أدائها.

من هذا المنطلق كانت إضافة الفقرة (06) للمادة 56 ضرورية لتصحيح هذا الخلل من خلال إلزام جميع المكلفين، مهما كان نظامهم الجبائي، بإيداع تصريحاتهم في الآجال القانونية، مع فرض العقوبات المنصوص عليها على المخالفين. وهو ما يتيح رقابة أكثر فعالية على هذه الفئة من المكلفين، كما تمكن هذه الإضافة من سد الفراغ الحاصل في هذا المجال، وهو ما يلبي مطلبا ملحا لدى الشركاء الفنيين.

الإفادات بشكل فوري عبر الموقع الإلكتروني، تكوين المكلفين للقيام بالإجراءات الإلكترونية، تمديد الآجال القانونية للدفع بشكل عام وخاصة عندما تصادف أيام العطلة الأسبوعية.

- النزاعات والرقابة الجبائية: برمجة عمليات الرقابة الجبائية على أساس الأخطاء التي تم اكتشافها مع ضرورة مراعاة هوية المكلف بالضريبة وطبيعة نشاطه، تنظيم لقاءات تبادلية مع المؤسسات تسمح بنقاش الأدلة قبل تأكيد أي تصحيح جبائي، البت في طلبات التظلم من طرف إدارة مستقلة مختلفة عن الإدارة المتسببة أصلا في النزاع، وتحديد أجل أقصى للبت في النزاعات الضريبية.

- الدفع والتحصيل: مراعاة مخاطر الإفلاس بالنسبة للمؤسسات عند القيام بالتحصيل الجبري.

يجدر التنويه-أخيرا- بأن بعض هذه التوصيات قد جرى العمل بها فعلا، وأن البعض الآخر في طريقه إلى التنفيذ من خلال خطط العمل الحالية للإدارة مثل إطلاق منصة الخدمات عن بعد وما توفره من تسهيلات يمكن استغلالها لتحسين الإجراءات الجبائية وعصرنتها وجعلها في متناول المواطن (الدفع عن بعد، التصريح عن بعد، خدمة الاستعلام...).

وفي الأخير، تتقدم المديرية العامة للضرائب بجزيل الشكر للمكلفين الذين شاركوا في هذه الاستشارة، وننوه إلى أن ملاحظاتهم واقتراحاتهم ستمكن مصالحنا من تحسين الخدمات الموجودة وتحسينها للأفضل بما يلبي طموحاتهم ويستجيب لتوصيات السلطات العليا.

وعلى صعيد آخر فإن هذا التعديل يسمح بالحصول على إحصائيات أكثر مصداقية في مجال النفقات الجبائية.

2. إعادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على خدمات الاتصالات إلى 18%

أقر قانون المالية المعدل لسنة 2023 إعادة نسبة الضريبة على القيمة المضافة على خدمات الاتصالات إلى 18% وهي النسبة التي كانت مطبقة قبل 2021، نظرا لعدة اعتبارات نذكر منها تراجع الإيرادات الضريبية بعد تخفيض هذه النسبة بموجب قانون المالية لسنة 2022، عدم انعكاس التخفيض السابق على الأسعار المطبقة على المستهلك النهائي الذي يتحمل العبء الحقيقي للضريبة، وأخيرا ضرورة موازنة النسبة مع النسب المطبقة في دول الجوار،

3. استحداث رسم خاص على خدمات الاتصالات وتكنولوجيا الإعلام

يأتي استحداث هذا الرسم على خدمات الاتصالات تماشيا مع الحاجة الماسة لزيادة الإيرادات الضريبية في إطار تنفيذ أولويات التنمية، حيث يفرض بنسبة 5% على رقم الأعمال وتتحمله شركات الاتصالات. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرسم مطبق لدى العديد من دول العالم ودول المنطقة منذ سنوات. يهدف هذا التعديل إلى تدعيم الإيرادات وحيث يتوقع أن يحقق إيرادات تقدر بـ 320 مليون أوقية خلال النصف الثاني من السنة المالية 2023، ويفترض أن يستجيب هذا الرسم إلى ضرورة التوافق مع المعدلات المعمول بها في دول المنطقة.



تذكير بالالتزامات الجبائية

المراجع القانونية (المدونة العامة للضرائب)	معدل الضريبة	آخر أجل للدفع	آخر أجل لإيداع التصريحات	
المواد من 118 إلى 109	15% 25% 40% (جدول تصاعدي)	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	15 من الشهر الموالي	الضريبة على المرتبات والأجور
المواد من 118 إلى 109	16% - 18%	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	15 من الشهر الموالي	الضريبة على القيمة المضافة
المواد من 280 إلى 274	16%	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	15 من الشهر الموالي	الضريبة على العمليات المالية
المواد من 293 إلى 290	جدول تصاعدي	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	15 من الشهر الموالي	الرسم على تذاكر الرحلات المتجهة خارج البلاد
المواد من 289 إلى 281	0,1% - 5% - 10%	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	15 من الشهر الموالي	الرسم الخاص على التأمينات
المادة 137	18%	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	15 من الشهر الموالي	الاقتطاع من المنبع على الإيجار
المادة 293 مكررة إلى المادة 293 مكررة 5	5%	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	15 من الشهر الموالي	الرسم الخاص على خدمات الاتصالات

الضرائب الشهرية

المراجع القانونية (المدونة العامة للضرائب)	معدل الضريبة	آخر أجل للدفع	آخر أجل لإيداع التصريحات	
المواد من 130 إلى 119	10% - 20%	مطابق لتاريخ إيداع التصريحات	قبل منتصف الأشهر يناير أبريل يوليو أكتوبر	الضريبة على دخول الأموال المنقولة

الضرائب الفصلية

المراجع القانونية (المدونة العامة للضرائب)	معدل الضريبة	آخر أجل للدفع	آخر أجل لإيداع التصريحات		ضرائب ذات صفة دورية
المادة 131	2,5%	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الاقتطاع المترتب على خدمات المقيمين	
المواد 132 و 133	15%	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	الاقتطاع المترتب على خدمات غير المقيمين	
المواد من 134 الى 136	2%	اقتطاع تلقائي	اقتطاع تلقائي	الاقتطاعات التي تنفذها الخزينة على المعاملات	

المراجع القانونية (المدونة العامة للضرائب)	معدل الضريبة	آخر أجل للدفع	آخر أجل لإيداع التصريحات		الضرائب السنوية
المواد من 1 الى 67	حسب نظام فرض الضريبة (2,5% - 25%) او (2,5% - 25%)	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 31 مارس، 30 يونيو، 30 سبتمبر	الضريبة على الشركات	
المواد من 68 الى 98	حسب نظام فرض الضريبة (2,5% - 30%) او (3%)	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 31 مارس، 30 يونيو، 30 سبتمبر	الضريبة على ارباح اعمال الاشخاص الطبيعيين	
المواد من 184 الى 196	جدول تصاعدي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 30 ابريل	الرسم على المهنة	
المواد من 150 الى 158	0,60%	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	آخر أجل للتصريح 01 فبراير	الرسم على التحريات	

